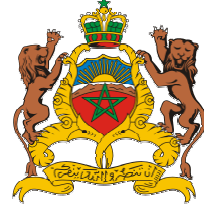


المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
مجموعة العمل التقدمي



ندوة دولية

حول

"العلاقة بين البرلمانيين والجهات الفاعلة

في مجال العدالة الجنائية في مكافحة الإرهاب"

عبد اللطيف أعمو

بروكسيل – 2-3 ماي 2018



"العالم اليوم في مفترق الطرق. فإما أن يقوم المجتمع الدولي بدعم الدول النامية، لتحقيق تقدمها، وضمان الأمن والاستقرار بمناطقها، وإما أننا سنتحمل جميعا، عواقب تزايد نزوعات التطرف والعنف والإرهاب، التي يغذيها الشعور بالظلم والإقصاء، والتي لن يسلم منها أي مكان في العالم. واني لوائحق بأن تنامي الوعي من طرف المجتمع الدولي بالتهديدات العابرة للحدود، التي يعرفها العالم بسبب ضعف التنمية البشرية والمستدامت، إضافة إلى الإيمان بالمصير المشترك للشعوب سيكون له تأثير كبير في إيقاظ الضمير العالمي من أجل عالم أكثر أمنا وإنصافا وإنسانية."

فقرة من الخطاب الملكي الموجه إلى الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة (الخميس 25 شتنبر 2014)

إن البرلمان عماد الديمقراطية، وإحلال السلام، وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، وتقوية أسس المساواة بين الجنسين، والدعوة إلى تبني سياسات مندمجة، والنهوض بالعدالة الاجتماعية.

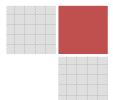
وعليه، ينبغي تنظيم البرلمانات تنظيما جيدا وتزويدها بموارد بشرية ومالية كافية وتمكينها من أداء مهامها بفعالية وحكامة.

واليوم، تسعى البرلمانات جاهدة إلى تنمية قدراتها بهدف تحسين استجابتها للتطلعات المتنامية للمواطنين إلى مزيد من الرخاء والنماء والسلم والاستقرار وإلى تقديم خدمات أفضل وأرقى.

ويعتبر الإرهاب بمختلف أشكاله وتجلياته من الأسباب المهددة حاليا للسلم والاستقرار بمختلف بقاع العالم.

وفي انسجام مع توصيات فاليتا الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وتماشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، يحرص البرلمان المغربي على تحمل مسؤوليته في حماية المواطنين من التهديدات الإرهابية دون التفريط في مبادئ حقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا.

إن تبني استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب قد وفر الفرصة للمجتمع الدولي لتقييم إنجازاته في هذا المجال، ووضع آليات لمواكبة التطورات



الجديدة في مكافحة الإرهاب، والتحديات الجديدة، ومن أهمها: انتشار الإيدولوجيات المتطرفة، والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، واستخدام الجماعات الإرهابية وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة لتحقيق أجندتها الخبيثة، بجانب انتشار بؤر التوتر في عدد من مناطق العالم، وبالأخص في منطقة الشرق الأوسط ودول الساحل، واتساع دائرة الهجرة وطلب اللجوء وانتشار أسواق تهريب الأسلحة والاتجار بالبشر.

وبالنظر إلى التطور السريع لخدمات التواصل والإنترنت الجديدة والمتطورة التي تستخدمها المنظمات الإرهابية، ظهرت الحاجة إلى التأقلم السريع وتغيير تدابير مكافحة الإرهاب باستمرار.

وقد كانت مناسبة تنظيم الندوة الدولية حول "ظاهرة انتشار التطرف العنيف" بمنطقة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا والإستراتيجية الكفيلة بالحد من استقطاب وتجنيد المنظمات الإرهابية للشباب في أكتوبر 2017 بالرباط، والتي توجت بإصدار "بيان الرباط"، فرصة لبسط المقاربة المغربية التي تركز على الأسس التالية:

- ❖ أن نجاح أي خطة وطنية لمكافحة التطرف العنيف لن يستقيم إلا بإدماج المستويات الأمنية والروحية والتربوية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية،
- ❖ أن التكيف مع المتغيرات ضرورة ملحة لرصد وتتبع أنماط التجديد والتغيرات التي تلجأ إليها التنظيمات الإرهابية باستمرار، بما في ذلك الإرهاب الإلكتروني، وما يستلزمه من تحيين وتجديد في استراتيجيات وسياسات مكافحتها على كافة الجبهات،
- ❖ أن الحد من التطرف المفضي للعنف يقتضي دعم العمل البرلماني وتعزيز أدوار الوساطة على مستوى الدوائر الانتخابية للبرلمانيين وعلى مستوى العالم الافتراضي.

ومن منطلق أن البرلمانيين يضطلعون، بوصفهم المبادرين الأساسيين إلى التشريع، بدور مركزي لإقامة أسس وقواعد الامتثال المنهجي لسيادة القانون، في حين تضطلع السلطة القضائية بمسؤولية حماية سيادة القانون، فقد كان لقاء الرباط فرصة للتأكيد على ضرورة إعداد ميثاق برلماني يضبط أدوار ومهام البرلمان في مكافحة التطرف العنيف، كوثيقة مرجعية مؤطرة لعمل البرلمان الوطنية، من خلال:



- ❖ مساهمة البرلمانات في الحد من العوامل المؤدية إلى التطرف العنيف،
- ❖ تقوية دور التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية، (مكافحة التمييز- العدالة الترابية والاجتماعية - إدماج الفئات الهشة،...)
- ❖ وضع وتحسين التشريعات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان ونبد خطاب الكراهية وحماية التنوع الثقافي،
- ❖ ضمان ارتكاز الإطار المعياري للسياسات العمومية على الالتزامات الدستورية والاتفاقيات التي تهم حقوق الإنسان،

كما تساهم البرلمانات في مكافحة التطرف من خلال تعزيز آليات الحكامة والديمقراطية التشاركية، وتقوية المنظومة التربوية الوطنية ودمقرطتها،

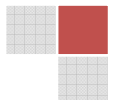
تفكير استراتيجي عميق وجواب متعدد الجوانب

عاشت مدينتنا الدار البيضاء ومراكش ما بين 24 غشت 1994 و 28 أبريل 2011 أربع اعتداءات إرهابية عنيفة. وكانت تلك اللحظات المأساوية، فرصة وطنية للتفكير الاستراتيجي العميق، الذي طال المجال الديني، والمقاربة الأمنية والنموذج التنموي أيضا.

الجواب على مستوى هيكلية المجال الديني:

لقد عمد المغرب إلى اعتماد الحكمة بالترويج لإسلام وسطي معتدل لمحاربة الانحرافات المتطرفة، حيث لجأ إلى الفصل بين المشكلة في جوهرها (التطرف) وبين التوظيفات السياسية للشأن الديني بهدف التأثير على النسق السياسي المغربي وعلى حيويته المجتمعية، فتوجهت المؤسسة الملكية، نحو استكمال بناء نظام إمارة المؤمنين، لتأمين الوظيفة الجامعة للمسجد وإبعاد السياسة عن ساحته، وتقوية ثوابت المملكة، وإعادة النظر في التربية الدينية.

وحظي ورش إعادة هيكلية الحقل الديني الذي يروم التصدي لظاهرة ما يسمى بالأصولية الإسلامية ومكافحة الأفكار المتطرفة بالاهتمام، حيث أخذ بعدا مؤسسيا، من خلال إعادة النظر في النصوص المنظمة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وجعل المجلس العلمي الأعلى المؤسسة الوحيدة المخول لها إصدار الفتاوى، والحسم في المسائل الدينية، وتقرير مدى ملائمتها مع المصلحة العامة للوطن والمجتمع.



كما بذلت جهود في مجال تدير المساجد وتكوين الأئمة والوعاظ والمرشدين والمرشحات، من خلال تأسيس معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشحات ودعم عمل الرابطة المحمدية للعلماء كمختبر علمي يضطلع بمهام التحليل وتنشيط الحوار لدحض كل الأفكار الساعية إلى التطرف.

الجواب على المستوى الأمني:

لم يكتف الجواب المغربي بمواكبة الفعل الإجرامي، بل نوع أساليبه، معتمدا في البدء استراتيجية استباقية، ثم استراتيجية اختراقية هجومية مع تبني تدابير موازية من قبيل اعتماد بطاقة الهوية البيوميترية واحداث شرطة القرب ووحدات مختلطة للشرطة والجيش ...

وركز الجواب المغربي على التعاون بين المصالح، وإعادة النظر في الهيكل الأمني، والتحفيز على العمل المنسق والملموس بين جميع الفاعلين المعنيين بالمجال الأمني. مما مكن من فهم أفضل لظاهرة الإرهاب واكتساب خبرة أكثر في إدارتها.

وهناك مجهودات مبذولة في مجال تحديث وسائل وظروف العمل من خلال التجهيزات الرقمية والموارد البشرية ذات الكفاءة في مجال تحليل المعلومة الجنائية للتمكن من تفعيل المناهج الاستباقية والاختراقية، وخصوصا في مجال محاربة الجريمة المنظمة بجميع أنواعها والوقاية منها.

مما جعل الخبرة المغربية محل طلب من لدن العديد من الدول التي وضعت في دائرة الاستهداف الإرهابي.

الجواب على مستوى النموذج التنموي:

ما بين 2003 و2016، حاول المغرب التقليل من تبعية النموذج التنموي لعوامل الطبيعة (الفلاحة) ومن تبعيته لهيمنة الاقتصاد الليبرالي المحض، وذلك بتكريس تميزه وتفرده في المنطقة بخاصية الاستقرار والانخراط في مسلسل الديمقراطية، وهو ما جذب له استثمارات دولية كبيرة، وفتح الباب واسعا أمام الأوراش الكبرى والاتجاه نحو التصنيع والقطاعات ذات المردودية (السيارات والطائرات والطاقت المتجددة...)، وتحسين مناخ الأعمال وتبسيط مساطره وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي.



وبهذا يكون المغرب قد نجا من واقع الفوضى وعدم الاستقرار الذي تعيشه عدد من البلدان، ونجا أيضا من امتدادات الظاهرة الإرهابية التي تنتعش في بيئة التوترات السياسية.

الجواب على المستوى القانوني والتشريعي:

لقد بذل المغرب جهودا مكثفة لمواجهة الإرهاب بمختلف أشكاله، حيث سعى إلى فرض كافة القيود التي تحول دون انتشار الفكر المتطرف داخل أراضيها أو خارجها.

فبعد أقل من أسبوعين من تفجيرات الدار البيضاء في 2003، صدر عن البرلمان المغربي قانون جديد (قانون 03.03 المتعلق بمكافحة الإرهاب) الذي عرف بجريمة الإرهاب وحددها في عدة أشكال مع التشديد في العقاب. كما أصدر قانونا آخر في سنة 2007 (قانون 10.13 لمكافحة غسل الأموال) الذي يسهل تجميد الحسابات المشكوك بها، وإنشاء وحدة استخبارات مالية للتحري والتحقيق في القضايا المالية والإرهابية ذات الصلة، ليعزز بذلك الترسانة القانونية السابقة، بإضافة كل الجوانب المتعلقة بتمويل الإرهاب والأشكال الأخرى التي ظهرت من هنا وهناك، ثم بادر في سنة 2015 بإصدار قانون آخر (قانون 14.86 الخاص بتجريم الالتحاق بالجماعات الإرهابية) يضيف لجرائم الإرهاب الأفعال التي تتعلق بالالتحاق ومحاولة الالتحاق بشكل فردي أو جماعي في إطار منظم أو غير منظم بكيانات أو منظمات أو عصابات جماعية إرهابية، أيا كان شكلها ونوعها ومكان وجودها بجانب تجريم تلقي التدريبات داخل وخارج المغرب والدعاية والتدريب لصالح هذه الجماعات. كما أضاف ضمن الجرائم الإرهابية كل إشادة بعمل أو فعل يدخل في نطاق الجرائم الإرهابية.

إضافة إلى ذلك، شملت التعديلات الجديدة التدريبات أو التكوينات كيفما كان شكلها، داخل أو خارج التراب الوطني بقصد ارتكاب أفعال إرهابية داخل المغرب أو خارجه سواء وقع الفعل أو لم يقع، إضافة إلى تجنيد أو تدريب أو دفع شخص أو أكثر من أجل الالتحاق بكيانات أو تنظيمات إرهابية.

الجواب على المستوى التأديبي والتربوي:

إن الجرائم الإرهابية، رغم خطورتها، وما تحملها من بواعث خطيرة، تصل إلى درجة الكراهية والحقد ونبد الآخر، إن لم تكن عنصرية، فإنه رغم ذلك، فإن مصدرها



الأساسي يبقى هو التأثير الإيديولوجي للفكر المتطرف، الذي تعتبر من بين وسائل مواجهته الحوار والنقاش الدائمين على أسس ومناهج علمية بقصد الإقناع.

فلا يكفي، والحالة هاته، الاعتماد على مقاربة أمنية صرفة، والتي تتأسس على المطاردة والقمع والقاء القبض والمحاكمة السريعة والقاسية والرمي في غياهب السجون، بل هناك حاجة إلى مواصلة الحوار داخل السجون بخلق فضاء للتواصل والنقاش وتأطيره من أجل تحقيق هدف الوصول إلى مواجهات تجعل المحكوم عليه يكتسب مقومات الاندماج.

لذلك، تعتبر السياسة السجنية وقدراتها على الإدماج من أحد الأدوات القوية لمكافحة الإرهاب كفكر وعقيدة وكنهج لاستعداد المجتمع.

وفي هذا الإطار، نلاحظ أن مندوبية السجون تقوم بمجهود كبير في هذا المنحى بتنظيم جامعات موسمية في كل سنة بالسجون، وخلق فرص للقاء والتبادل والحوار بين السجناء، بمختلف المؤسسات السجنية داخل المغرب وخارجه، وعقد الشراكات مع مختلف المؤسسات العلمية والبيداغوجية لتنشيط الحوار داخل المؤسسات السجنية.

والهدف المعلن هو تحصين السجون حتى لا تصبح وسطا خصبا لترويج الأفكار المتطرفة.

مراقبة وضع السياسة الجنائية

يعرف المغرب تطورا عميقا في مجال إصلاح القضاء بصدر دستور 2011 وصدور القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية والقانون التنظيمي المتعلق بوضعيات رجال القضاء، بجانب قانون تحويل صلاحيات وزارة العدل وسلطاتها على النيابة العامة إلى رئيس النيابة العامة، الذي أحدث بمقتضى القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية كجهة قضائية لها وحدها سلطات تنفيذ السياسة الجنائية باستقلال تام عن السلطة التنفيذية.

وهذا التطور يفرض على البرلمان، الذي أصبحت له وحده مسؤولية وضع السياسة الجنائية الملائمة داخل منظومة أمنية تشمل كل جوانب الأمن الاقتصادي والاجتماعي وسلامة المواطنين وممتلكاتهم والأمن الروحي والثقافي والمجالي.



في هذا الإطار، تظهر أهمية السياسة الجنائية المتوازنة والعادلة، حتى في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، بما تمليه قواعد ومبادئ المنظومة التشريعية المعتمدة على حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وفي هذا المجال، يسعى البرلمان المغربي إلى إعادة النظر في كل التشريعات القائمة، سواء تعلق الأمر بنظام العقوبات أو نظام الحريات وتثبيت قرينة البراءة وضمان المحاكمة العادلة، وذلك من خلال تحديث الترسنة القانونية الجنائية باستمرار وملائمتها للقانون الدولي الإنساني وللالتفاقيات والمواثيق الدولية بالأسبقية، تنفيذاً لمقتضيات الدستور.

ولقد حقق البرلمان خطوات متقدمة في هذا المسعى بالموازاة مع تشريعات جديدة مواكبة لتطور مسألة الأمن وتزايد حاجيات المجتمع إليه ومتطلبات الحفاظ على الاستقرار.

